

دراسة اقتصادية تحليلية لإمكانات ومحددات تنمية الثروة السمكية  
بمنطقة مثلث حلايب - شلاتين - أبو رماد

صابر سيد أحمد يس\*، محمد السيد راجح\*، سيد صلاح أحمد مسلم\*\*

\* قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة بمشتر - جامعة بنها.

\*\* قسم الاقتصاد الزراعي - مركز بحوث الصحراء

الملخص:

يستهدف هذا البحث التعرف على إمكانات ومحددات تنمية الثروة السمكية في منطقة مثلث حلايب - شلاتين - أبو رماد الواقعة في أقصى الجزء الجنوبي الشرقي من الصحراء الشرقية بجمهورية مصر العربية، على مستوى إجمالي المنطقة من جهة ومدنها وقراها من جهة أخرى، وذلك من خلال تقدير الدالات الإنتاجية ودالات التكاليف الإنتاجية للثروة السمكية بفرض أو بهدف مساعدة المنتجين وواضعي السياسات التنموية لهذه المنطقة من إعادة تنظيم وتوجيه العناصر الإنتاجية المستخدمة في عملية الصيد نحو الاستخدام الأمثل .

وبتقدير الدالات الإنتاجية للثروة السمكية في صورها الخطية والأسية على المستويات سالفة البيان، تبين من تحليل تقديرات معالم الدالات الخطية أن تكلفة عنصر الثلج والطعام وكذلك تكلفة عنصر البنزين كانا يمثلان محددين لإجمالي قيمة الإنتاج (الإيراد الكلي) للثروة السمكية على مستوى كل من منطقة شلاتين، حلايب وحدرية، مرسى حميرة. بينما كانت تكلفة عنصر إيجار المركب وتكلفة عنصر الثلج والطعام يمثلان المحددان لإجمالي قيمة إنتاج الثروة السمكية على مستوى منطقة أبو رماد. في حين كانت تكلفة عنصر البنزين بمفرده هو المحدد لإجمالي قيمة الإنتاج للثروة السمكية على مستوى إجمالي منطقة المثلث. فقد كانت الإنتاجية الحدية لهذه العناصر الإنتاجية سالبة أي أنها ذات تأثير سلبي أو بعبارة أخرى توجد علاقة عكسية بين كمية التغير في استخدام كل من هذه العناصر الإنتاجية وإجمالي قيمة الإنتاج للثروة السمكية.

هذا وقد تبين من تحليل تقديرات معالم الدالات الأسية المعروفة لدى الاقتصاديين بدالات كوب-دوجلاس للثروة السمكية على نفس المستويات والمناطق، تبين أن قيمة معامل مرونة الإجمالية للدالات الإنتاجية كانت موجبة وأقل من الواحد الصحيح على مستوى مناطق شلاتين، مرسى حميرة، إجمالي منطقة المثلث مما يعني أن الإنتاج بهذه المناطق يتم في المرحلة الثانية من قانون تناقص الغلة وهي مرحلة تناقص الغلة (العائد) إلى السعة. في حين تكون هذه القيمة موجبة وأكبر من الواحد الصحيح على مستوى منطقة حلايب وحدرية مما يعني أو يشير إلى أن الإنتاج بها يمر في المرحلة الأولى من قانون تناقص الغلة وهي مرحلة تزايد الغلة (العائد) إلى السعة. بينما تكون هذه القيمة سالبة على مستوى منطقة أبو رماد الأمر الذي يفيد بأن الإنتاج بها يتم في المرحلة الثالثة من قانون تناقص الغلة وهي مرحلة ينقص فيها الإنتاج الكلي. ووضع هذا شأنه وتلك طبيعته يدل على أنه يوجد إمكانية لتنمية قيمة الإنتاج من الثروة السمكية على جميع المستويات موضع الدراسة بزيادة كمية المستخدم من عناصر الإنتاج الداخلة في تقدير الدالة ذات التأثير الإيجابي، مع الحد من كمية المستخدم من العناصر الإنتاجية ذات التأثير السلبي.

كذلك تبين من تحليل تقدير دالات التكاليف الإنتاجية للثروة السمكية على نفس المستويات موضع الدراسة أنه على مستوى مناطق حلايب وحدرية، مرسى حميرة لم يتم التمكن من تقدير أي من المؤشرات الاقتصادية التي تمكن من تحديد المعدل الأمثل للإنتاج، أما على مستوى منطقة شلاتين ومنطقة أبو رماد فقد تحقق المعدل الأمثل للإنتاج وهو الحجم الذي عنده يصل تكلفة إنتاج الطن من الثروة السمكية إلى أدنى مستوى لها، إلا أنه لم يتحقق بعد حجم الإنتاج الذي يعظم ربح المنتجين. ويلاحظ أنه على مستوى إجمالي منطقة المثلث فقد تحقق المعدل الأمثل للإنتاج وحجم الإنتاج الذي يعظم الربح، ويشير ذلك إلى أنه يوجد إمكانية لتنمية الإيراد الكلي أي قيمة الإنتاج من الثروة السمكية بمنطقة شلاتين وأبو رماد عن طريق ترشيد عناصر الإنتاج المستخدمة في عملية الصيد.